

من المؤكد أن المسؤولين الأتراك يفكرون أيديهم من الفرخ وهم يتابعون بسرور تصاعد التوتر الإقليمي إلى مستوى غير مسبوق على الإطلاق.

فلم يبدأ بعد البازار الإقليمي حول شراء ود أنقرة، أو على الأقل حيادها حيال العداء السعودي الإيراني المنفصل من عقاله، حتى رطبت الرياض موقفها حيال قطر، وأومات اتجاه تركيا إيماة صداقة مفاجئة.

لتركيا مهارة خاصة في افتتاح «البازارات» حول مواقفها، وإذا كان من الصحيح أن مصطفى كمال أتاتورك أنقذ الأتراك من التقسيم والاحتلال بفضل جراته وبراعته العسكرية، لكن من الأصح أن مهارته في نسج علاقات مع الاتحاد السوفييتي الضعيف لموازنة بريطانيا وفرنسا المحتلتين في سورية والعراق، هو ما مكته من تحصين استقلال أنقرة الدولي.

وقف أتاتورك نفسه وراء دعم ثورة إبراهيم هنانو في الشمال ضد المحتلين الفرنسيين، قبل أن يترك ثورة الشمال أمام جحافل المحتلين، وأخذ هو مقابل ذلك اعترافا فرنسيا بولته الناشئة على أنقاض الدولة العثمانية، بل إن الزعيم التركي التاريخي افتتح البازار مع الفرنسيين بشأن لواء ألكندرون، وبالفعل، دخلت القوات التركية أراضي اللواء في أواخر عهده، بالرغم من أنه لم يعصر لحصد النتائج الكاملة لبازارها،

بوتين تلقى رسالة من الإليزيه بشأن سورية

موسكو: «الحوار الوطني» لإعطاء نبض إضافي لـ«جنيف»

إعلانات

أكدت موسكو، أنها تدعم جهود السعودية لعقد لقاء موسع في الرياض للمعارضة السورية من أجل تشكيل وفد موحد للمشاركة في محادثات جنيف المقبلة، واعتبرت أن محادثات «أستانا» لا تحل مكان «جنيف»، بل هي مكملة لها، وأن مؤتمر «الحوار الوطني السوري»، محاولة لإعطاء نبض إضافي لـ«جنيف».

في الأثناء، كشف مبعوث الرئيس الفرنسي المختص بالعلاقات مع روسيا، جان بيير شيفينمان، بحسب وكالة «سبوتنيك»، أن الرسالة التي تلقها من الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون لتظييره الروسي فلاديمير بوتين، تخص بشكل عام الشأن السوري.

وقال شيفينمان: «الرسالة تتحدث عن عدة أمور برزت بعد مكالمتهما الهاتفية.. إنها رسالة لم يتم الإعلان عنها، وتخص المواضيع التقنية.. من جهة ثانية، أعلنت وزارة الخارجية الروسية، أمس في بيان نقلته وكالة «سبوتنيك» للأنباء، أن الجانب الروسي أعرب عن دعمه لجهود السعودية لعقد لقاء موسع في الرياض للمعارضة السورية» من أجل تشكيل وفد موحد للمشاركة في عملية المفاوضات في جنيف على أساس القرار الأمامي رقم ٢٢٥٤.

في الأثناء، قال المدير العام للجلسل الروسي للشؤون الدولية أندريه كورتونوف، في لقاء له مع موقع «برافد»، روه، الروسي، وفقا لموقع قناة «روسيا اليوم، الإلكتروني (إن من الخطأ وضع المحادثات السورية في جنيف، والتي تجرى تحت إشراف الأمم المتحدة، في تعارض مع المحادثات السورية في أستانا تحت إشراف الدول الضامنة (روسيا، إيران وتركيا)، وذلك لأن كل منصة تضطلع بمهامها خاصة». وأضاف كورتونوف: إن المشاركين في محادثات «أستانا» يناقشون قضايا وبنائوا المستورى وتحقق وقف دائم لإطلاق النار، ومنع الصدامات بين الأطراف العديدة المشاركة في الحرب السورية، أما في جنيف، فإن الموضوع الرئيس هو التسوية السياسية ومستقبل الدولة السورية وبنائها الدستوري ومكان سورية في المنطقة، ولهذا، رأى كورتونوف أن محادثات «أستانا» مكملة للمحادثات في جنيف، ولا تحل مكانها. وأعرب كورتونوف عن تأييده لتناقضات الموجهة إلى محادثات «جنيف» بسبب مرواحتها في مكانها، وبعدها عن تحقيق اختراقا، لكنه أضاف: «لم يقدم أحد طرفا أحأ أفضل من جنيف بعد».

أما بالنسبة إلى مؤتمر «الحوار الوطني السوري» المقرر عقده في مدينة سوتشي الروسية، فقيم كورتونوف هذه المبادرة الروسية «كمحاولة لإعطاء نبض إضافي لمحادثات جنيف، لأن أحد الأسباب الرئيسة للمراوحة في جنيف، هو غياب الرغبة لدى العديد من «الفصائل السورية» في التفاوض فيما بينها، ومن ثم، فن قد نؤمن إيجاد قاسم مشترك بينها لا يمكن بناء سورية المستقيل».

في المقابل اعتبر عضو وفد «منصة الرياض» المعارضة محمد صبرا في تصريحات نقلتها مواقع إلكترونية معارضة، أن المساعي الروسية من عقد مؤتمر الحوار الوطني هو إلغاء ما أسماها «المرحلة الانتقالية»، التي يعثرونها، «المسار الضروري والأساسي للحل في سورية»، وأن روسيا تريد القفز على هذه المرحلة.

واختتمت اجتماعات الجولة السابعة من الحوار السوري السوري في أستانا، في نهاية الشهر الماضي، بالتأكيد على دعم مؤتمر «الحوار الوطني السوري»، وسط تأكيد رئيس وفد الجمهورية العربية السورية بشار الجعفري حضور دمشق للمؤتمر الذي جاء «بتشسيق سوري روسي». وكان الرئيس فلاديمير بوتين قد كشف خلال الشهر الماضي، عن مبادرة لعقد «مؤتمر الحوار الوطني»، معتبرا أنه يمكن أن يصبح خطوة هامة على طريق التسوية السياسية، وأول من أمس، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أن المهمة الأساسية لمؤتمر «الحوار الوطني السوري» تتمثل في تشكيل الظروف المناسبة للحوار الشامل في سورية وفق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ والتوصل إلى اتفاق على أساس الإجماع المشترك.

«بازار» أنقرة

أنس وهيب الكردي

وربما لو عمّر أتاتورك أكثر لكان مد بازاره مع الفرنسيين إلى حلب، واقتتح بازاراً جديداً مع البريطانيين حول الموصل وكركوك!

بعد ثمانية عقود، برع آخر خلفاء أتاتورك، الرئيس رجب طيب أردوغان، في افتتاح بازارات مع القوى الإقليمية والدولية حول دعم أنقرة، فتلاعب بعلاقات تركيا مع روسيا والولايات المتحدة في سبيل تعزيز مكانته على الساحة الإقليمية، ولحجز موقع متقدم له في «عملية إعادة الهيكلة الجارية في الشرق الأوسط».

قدم أردوغان عملية «درع الفرات» صيف عام ٢٠١٦ الماضي، بوصفها حملة من حملات التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن ضد تنظيم داعش، إلا أنها كانت في الحقيقة ضربة للخطط الأمريكية بدعم من روسيا، وبعد أن حطم مشروع بناء «ممر كردي» على الحدود الجنوبية لتركيا عبر دعم مسلحي «درع الفرات» في اقتطاع شريط بري ما بين جرابلس وإعزاز والباب، قاطعا بذلك أي إمكانية على ميليشيا «وحدات حماية الشعب» الكردية لمد سيطرتها من منبج إلى غفرين، فتح أردوغان بازاراً جديداً على بيع ورقة جبهة النصرة، التي شكلت هيئة تحرير الشام»، في بلبل، والشئ هو رأس «وحدات الحماية» في غفرين وتل رفعت، وبلور الرئيس التركي صفقته في ربيع العام الجاري، وأول الأمر طرحها على الأميركيين الذين رفضوها من دون تردد، وكذلك على الروس الذين لم يفضلوها كثيراً.

خلال الجولة الخامسة من محادثات أستانا التي عقدت بعد فترة قليلة من اتفاق الزعيمين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي دونالد ترامب في مدينة هامبورغ الألمانية على إقامة «منطقة تخفيف توتر» في جنوب غرب سورية، أحيا أردوغان عرضه، ولكن الروس أو الإيرانيين لم يفضلوا العرض التركي.

ثم صب توتر العلاقات الروسية الأمريكية، والتوتر الخليجي الخليجي، ومخاوف أنقرة وطهران من خطط رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني من وراء تنظيم استفتاء على الاستقلال في الإقليم، في صالح تركيا، التي أعاد رئيسها طرح صفقته: «النصرة» مقابل «وحدات الحماية»، بصيغة جديدة على شريكتي بلاده في عملية «أستانا روسيا وإيران، هي: تحييد «النصرة» في إدلبل مقابل تحييد «وحدات الحماية» في غفرين وتل رفعت.

وبينما كان أردوغان يكثف انتقاداته لواشنطن على خلفية دعمها لميليشيا «وحدات الحماية»، حافظ على علاقات دافئة مع «صديقة» بوتين، لكن الأبرز كان اندفاع الرئيس التركي في طريق تعزيز التقارب مع إيران والذي بلغ مستوى غير مسبوق عندما استقبلت أنقرة رئيس هيئة أركان الجيش الإيراني الجنرال محمد باقرى، وجاء متوازياً مع تدهور علاقات تركيا مع السعودية على خلفية الأزمة القطرية. ونكاية بالموقف التركي من أزمة قطر، ألقّت السعودية بثقلها خلف

«اللجنة المشتركة» تقر بتعرضها لضغوط خلال إعداد التقرير

موسكو: لن نتسامح مع استخدام «الكيميائي» كأداة للضغط على سورية



مندوب سورية الدائم بشار الجعفري خلال مداخلة له في جلسة لمجلس الأمن متعلقة باستخدام السلاح الكيميائي (عن الإنترنت)

ريابكوف، في حديث لـ«سبوتنيك»، «أؤكد أننا لا ندعو مطلقا لوقف عمل هذه الآلية، بل نحن نؤيد استمراره، لكن على أساس آخر، على أساس حرري فعلا لا يخضع للتسامح مع محاولات البعثة المشتركة كأداة للضغط على دمشق». وأضاف: إن تقرير الآلية المشتركة لمخفظة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة حول الهجمات الكيميائية في سورية، يتعدى بشكل واضح عن المعايير ويحرف الحقائق بشكل مقصود.

وتابع: «نحن لا نرى مجرد الابتعاد عن المايير التي يجب العمل بها في هذه الحالة، بل نرى عدا

وأضاف: «خلال العمل تعرضنا لضغوط من هذا الطرف وذلك وكانوا يحاولون تعليمنا كيف يجب أن ننقد مهمتنا، وطامنا سمعنا: إذا لم نتصرفوا بهذا الشكل لن يكون هناك ثقة بكم. وإن لم ننفذوا تعليماتنا فلن نقبل استنتاجكم لأننا نمثل الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي. وتكثت دائما أرد على الجميع بأن العلرفنفسه سيقول لنا كل شيء». واللائف أن يوم أمس شهد ما يشبه التوافق في المواقف الروسية والغربية حول تمديد عمل البعثة.

وقال نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي

تقرير الآلية المشتركة وإرسال إشارة واضحة حول ضرورة محاسبة هؤلاء المسؤولين عن استعمال الأسلحة الكيميائية». وبالعودة إلى حديث الجعفري خلال جلسة مجلس الأمن، فقد قال خلاله «استوقني ما ورد في إحاطة رئيس الآلية المشتركة إدموند موليه من أن الولاية المنوطة به وبألية التحقيق المشتركة للتحقيق بما جرى في خان شيخون مسألة ليست سياسية وقال: «إن هذه المسألة غير سياسية والمفارقة الغربية في نشر الإحاطة هي أن موليه اعتبر أن استخدام الكيميائي في خان شيخون هو ممارسة للإرهاب الكيميائي، متسلا «منذ متى يعتبر الإرهاب الكيميائي مسألة فنية بحثة غير سياسية?».

وأضاف: «كيف يمكن لرئيس آلية التحقيق المشتركة أن يقول إن المعلومات ذات الصلة باستخدام المجموعات الإرهابية للمواد الكيميائية وتبريها عبر دول الجوار وهي المعلومات التي قدمتها حكومة بلادي له وليفتة تقصي الحقائق قلبه وللجان مكافحة الإرهاب مرتين مختلفتين من مجموعته ٧٥٠ ألف حبة كابتاغون قيمتها ١٣٠٠ رسالة خلال السنوات الخمس الماضية حول استخدام السلاح الكيميائي من المجموعات الإرهابية في سورية وتبريحه من دول الجوار... إن كل الجرائم التي تلقاها له ونهب ضحيتها آلاف السوريين هي مسألة فنية بحثة وليست سياسية ومن ثم خلّت إحاطته من أي فهم للهدف السياسي المغف في بلادي ولا يمكن أن تكون ولاية آلية التحقيق المشتركة فنية فهذا الكلام غير مقنع».

الحرب على سورية نقلت تصنيعها إلى سوقها الرئيسي في السعودية والإمارات

«فورين بوليسي»: مسلحو داعش و«النصرة» يتعاطون المخدرات

شرق أوروبا سيكون مفاجئا بالنسبة في، وأضاف: «إن مكان استهلاك الكابتاغون لا يزال بشكل رئيسي ثابتا في الخمين، لكن ربما تغير هو أشكال التبريد».

ونوه الكاتبان إلى أن الشرطة الفرنسية صادرت في أيار وفي مرتين مختلفتين من مجموعته ٧٥٠ ألف حبة كابتاغون قيمتها (١,٧) مليون دولار، مشيرين إلى خوف الأخير في المخدرات المصنعة مارتن ريتيلوير، الذي يعمل مع مكتب المخدرات والجريمة في الأمم المتحدة: «كانت الشحنة قدمت من لبنان، لكنها اكتشفت في فرنسا، وكانت في طريق بعقد، حيث كان من المفترض عودتها إلى تركيا ومنها إلى السعودية، ومن الواضح أنها لم تكن موجهة للسوق الأوروبية».

وأشار الكاتبان إلى أن وثيقة إدارة مكافحة المخدرات تشير إلى تقارير حول زيادة طلب المتجرين في المخدرات الأوروبية لن ذوي الخبرة والمواد التي تصنع منها تلك الحبوب.

جبارين»، ويقالتون لأيام عديدة دون نوم. ولفت التقرير إلى أنه عدا عن استخدام هذا المخدر من مقاتلي تنظيم داعش الإرهابي، فإن الحرب التي تشن على سورية غيرت خريطة السوق السوداء، حيث نقلت التصنيع إلى سوقه الرئيسي: شباب الحفلات في دول الخليج، مثل السعودية والإمارات. وبحسب تقرير لإدارة مكافحة المخدرات، حصلت «فورين بوليسي» على نسخة منه، فإن إنتاج الكابتاغون انتقل من الشرق الأوسط عائداً إلى جنوب شرق أوروبا، وهو مركز إنتاج الأصلي، حيث يوفق التقرير لصناعة شحنة لبنان أو سورية أو تركيا إلى العراق أو الأردن، ومن ثم إلى السعودية، لتوزيعها في دول الخليج يجعلها أقل تكلفة وأقل خطورة». وأشار التقرير إلى أن خبراء خارجيين شككوا في ادعاء إدارة مكافحة المخدرات بأن الإنتاج بدأ بالعودة إلى أوروبا، وقال هيربرت: إن «عودة كاملة لهذه التجارة إلى

أحدثت اجتماعات الجولة السابعة من الحوار السوري السوري في أستانا، في نهاية الشهر الماضي، بالتأكيد على دعم مؤتمر «الحوار الوطني السوري»، وسط تأكيد رئيس وفد الجمهورية العربية السورية بشار الجعفري حضور دمشق للمؤتمر الذي جاء «بتشسيق سوري روسي». وكان الرئيس فلاديمير بوتين قد كشف خلال الشهر الماضي، عن مبادرة لعقد «مؤتمر الحوار الوطني»، معتبرا أنه يمكن أن يصبح خطوة هامة على طريق التسوية السياسية، وأول من أمس، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أن المهمة الأساسية لمؤتمر «الحوار الوطني السوري» تتمثل في تشكيل الظروف المناسبة للحوار الشامل في سورية وفق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ والتوصل إلى اتفاق على أساس الإجماع المشترك.

مركز أبحاث أميركي: ليس من السهل إعادة إعمار الرقة



جانب من الدمار التي خلفه «التحالف» و«قسد» في الرقة (رويترز — أريشف)

وأكد أن إعادة بناء مؤسسات الدولة سواء على المستوى المحلي أو المحافظة، سيخلق فرصة للقادة المحليين بالمنافسة، ولذا على الإدارة الأميركية تغيير قواعد اللعبة لتصبح في خدمة المواطنين ولخلق مسالة أقوى للقادة المحليين. وأشار إلى أنه أنه لا ينبغي لامركزية دفع سورية نحو التقسيم الرسمي، فهي منقسمة إلى مناطق تسيطر عليها الحكومة السورية، ومناطق تسيطر عليها المعارضة، والحكم اللامركزي العسكرية».

أن المسؤولين الغربيين لا يرغبون بإعادة الإعمار». وأشار ماكفورك إلى أنه ثمة مخاوف، فالرقة تعتبر نقطة وميض عرقية، محتملة، فسكانها من العرب، وقد قام الأكراد باستعادتها، ولذا يجب على الإدارة الأميركية التركيز على إعادة بناء البنية التحتية البشرية أكثر من البنية التحتية المادية. وأضاف: «المغال: أن الدروس المستفادة من العراق، تحتم تجنب ارتكاب هذه الأخطاء في الرقة، فالولايات المتحدة بحاجة لمساعدة سكان

ترجمة- إبراهيم حلف

أكدت الباحثة البارزة في قسم السياسة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في مركز «بروكينغز» الأميركي، نمارا كوفمان وينس، أن الإدارة الأميركية بعد استعادة الرقة من تنظيم داعش الإرهابي عازمة على تجنب القيام بمهمة إعادة الإعمار المكلفة والطويلة وربما غير الفعالة، معتبرة أن عليها النظر أيضاً في عواقب نقص الاستثمار وسرعة فك الارتباط، ناهيك عن المخاطر المترتبة على بقاء القوات الأميركية بعد هزيمة داعش. وأشارت إلى أن المصلحة الأميركية تقتضي ضمان عدم عودة العنف الجهادي في الرقة وغيرها من المناطق، وضمان مشاركتها المحدودة في تحقيق الاستقرار مع الأخذ بالحسبان المظالم المجتمعية التي أدت إلى خلق بيئة ازدهر فيها داعش.

وذكرت، أن إدارة ترامب بيّنة التزمت بجهود الحد الأدنى قصيرة الأجل لتحقيق الاستقرار في الرقة وحولها، فضلاً عن ممارستها الضغوط على الدعوات المطالبة بالمزيد.

وفي وقت سابق، قال المبعوث الرئاسي الخاص لـالتحالف الدولي» لمحاربة داعش بريت ماكفورك أن «تحقيق الاستقرار في الرقة يتمثل في إزالة الألغام والأضرار، وتسهيل دخول الخدمات والمعدات، فضلاً عن عودة خدمات الكهرباء والصرف الصحي والمياه والضروريات الأساسية التي تسمح للسكان بالعودة، وقد طالبتنا الجالس المحلية عدة مرات بضرورة تقديم المساعدة وتشغيل المستشفيات والمدارس... لكننا لن نفلح لذلك، لقد تعلمنا من الدروس السابقة، كما أننا لنسأل جديين جداً في ذلك، وأيضا هذه ليست مسؤوليتنا، سنعمل فقط على تحقيق الاستقرار الأساسي»، إن إبقاء القوات الأميركية، أو عمال التنمية في سورية بعد هزيمة داعش أمر محفوف بالمخاطر سواء من ناحيتين السياسية أو الأمنية، فضلاً عن